



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



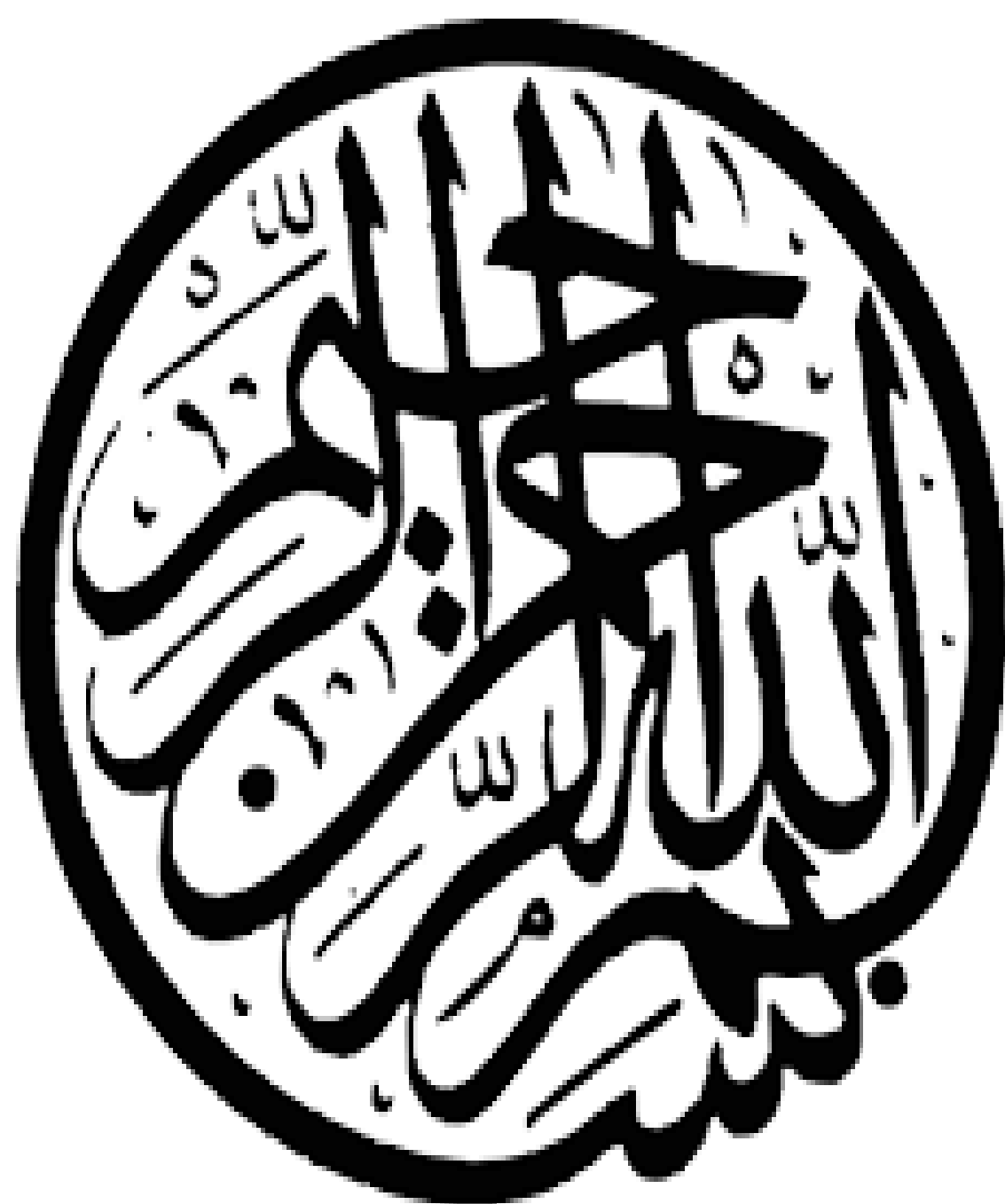
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

دور الرقمنة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب لولاية-غرداية-

تحت إشراف الدكتور:
■ فتحي حنيش

من إعداد الطالبين:
■ خلوفي سيف الدين
■ بلعور أشرف تقي الدين

السنة الدراسية: 2025/2024



شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعوا له"

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عيها، اللهم إنا نشكرك على كل طريق صعب سيرته لنا، والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين.

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل وتخص بالذكر، الدكتور "فحي حنيش"، وذلك لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة نصحا وتوجيها وإرشادا.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان لكل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير لما قدموه لنا من نصائح وإرشادات منذ مسيرة الجامعة، كما لا ننسى بشكر عمال المكتبة لمساعدتهم في تقديم المراجع وإلى كل يد أمدتنا بالعون وكل من ساهم من قريب أم من بعيد لرفع معنوياتها ولكل من لم يتخل علينا بالنصائح والتوجيهات

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة ودور الرقمنة الجبائية في مكافحة ظاهرة الغش الضريبي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المقابلة من خلال زيارة مركز الضرائب لولاية غرداية.

وتوصل البحث الى ان للرقمنة الجبائية دور جد فعال وأساسي في مكافحة ظاهرة الغش الضريبي بالجزائر من خلال تعديل تشريعات ونصوص قانونية ضريبية تواكب تطور المعاملات الإلكترونية وعصرنة الإدارة الضريبية وإنتشار الوعي الإلكتروني لدى المكلفين بالضريبة.

يوجد علاقة طردية إيجابية بين الرقمنة الجبائية وظاهرة الغش الضريبي في محل الدراسة مركز الضرائب

بولاية غرداية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة جبائية، غش ضريبي، ضريبة وادارة ضريبية.

Résumé en français :

L'étude vise à déterminer la contribution et le rôle de la digitalisation fiscale dans la lutte contre le phénomène de la fraude fiscale. Pour atteindre cet objectif, une approche descriptive et analytique a été adoptée dans la partie théorique. Quant à la partie pratique, elle s'est appuyée sur des entretiens réalisés lors d'une visite au centre des impôts de la wilaya de Ghardaïa.

La recherche a révélé que la digitalisation fiscale joue un rôle très efficace et fondamental dans la lutte contre la fraude fiscale en Algérie, notamment à travers l'adaptation des législations et des textes fiscaux aux évolutions des transactions électroniques, la modernisation de l'administration fiscale, ainsi que la diffusion de la culture numérique parmi les contribuables.

Il existe une relation positive directe entre la digitalisation fiscale et la lutte contre la fraude fiscale au sein du centre des impôts de la wilaya de Ghardaïa.

Mots-clés : digitalisation fiscale, fraude fiscale, impôt, administration fiscale.

Abstract:

The study aimed to determine the contribution and role of tax digitalization in combating the phenomenon of tax evasion. To achieve this goal, a descriptive and analytical approach was adopted in the theoretical part, while the practical part relied on interviews conducted during a visit to the tax center in the Wilaya of Ghardaïa.

The research concluded that tax digitalization plays a highly effective and essential role in combating tax evasion in Algeria by amending tax laws and regulations to keep pace with the development of electronic transactions, modernizing the tax administration, and promoting digital awareness among taxpayers.

There is a positive correlation between tax digitalization and the reduction of tax evasion in the case study at the tax center of Ghardaïa.

Keywords: tax digitalization, tax evasion, tax, tax administration

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول والاشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الاول: دراسة نظرية لدور الرقمنة في مكافحة الغش	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة الجبائية والغش الضريبي
03	المطلب الأول: ماهية الرقمنة الجبائية
08	المطلب الثاني: ماهية الغش الضريبي
13	المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والغش الضريبي
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
15	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
19	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
20	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والسابقة
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في مركز الضرائب لولاية غرداية	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: المبحث الاول: لمحة عامة عن مركز الضرائب لولاية غرداية

قائمة المحتويات

25	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية غرداية
26	المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب
28	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية
33	المبحث الثاني: واقع رقمنة القطاع الجبائي وأثره على الغش الضريبي
33	المطلب الأول: نظام المعلومات الجبائي "جبايتيك" كآلية للرقمنة
37	المطلب الثاني: نظام المعلومات الجبائي SAP كآلية للرقمنة من طرف الادارة الجبائية داخليا
40	المطلب الثالث: استخدام رقمنة القطاع الجبائي في مكافحة الغش الضريبي
44	خلاصة الفصل
46	خاتمة
48	المراجع
52	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	01

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية غرداية	01
35	التصريح الجبائي للمكلف	02
36	التصريح الجبائي للمكلف	03
38	الواجهة الرئيسية لنظام SAP	04
39	الاطلاع على حالة المكلف بالضريبة	05

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
52	سحب الملف الضريبي	01
53	اشعار بالتعديل بعد تدقيق الحسابات	02
54	ورقة بداية التحقيق	03
55	ورقة نهاية التحقيق	04

مقدمة

مقدمة

أ- توطئة:

تشكل الإيرادات الضريبية أهمية بالغة للدولة حتى تتمكن من القيام بمختلف وظائفها، فقد عمدت مختلف الدول على وضع هياكل خاصة لجباية الضرائب من مختلف الأعوان المكلفين، ولقد كانت الجباية في السابق تعتمد على الإلتقاء المادي بين المكلف بالضريبة ومصالح الضرائب للتصريح بحجم الضريبة، أو تحديد الوعاء الخاضع لها، كما أنها كانت تعتمد على أدوات الدفع التقليدي، إلا أن العالم شهد في العقد الأخير جملة تحديات كبيرة و مختلفة، من تسارع في مختلف المتغيرات التكنولوجية والعلمية، حيث أصبحت اليوم الحكومات تواجه هذه التحديات بشكل غير مباشر، وهذا ما فرض عليها تغيير أساليب إدارتها التقليدية والتحول المباشر إلى أساليب الإدارة الحديثة، من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وعلى رأسها التحولات الرقمية التي تملك تأثيرا كبيرا على كافة مناحي الحياة، وإنعكاسها على أعمال وأداء الإدارات، ومن بينها الإدارة الجبائية.

هذا التحول أفرز جملة من التغيرات على مفهوم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وإنجاز المعاملات، أصبح يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في البعد العملياتي والتحصيل الضريبي، وأصبح من الضروري أن يؤدي رقمنة الإدارة الضريبية في إطار سياسة إصلاحها والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزبائنها بتخفيض تكاليف التحصيل الضريبي، ومكافحة ظاهرتي الغش الضريبي.

على ضوء ما سبق ذكره، بإعتبار مكافحة الغش الضريبي من أهم الأمور التي تسعى إليها الدول بحكم أن الضرائب من مصادر تمويل الخزينة العمومية، وفي إطار التحولات الرقمية التي مست مختلف جوانب الإدارة الجبائية الجزائرية، نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في الكبح من الغش الضريبي؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لا بد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقمنة الجبائية؟
- كيف تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل؟
- ما هي الأنظمة المعتمدة لرقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

- الرقمنة الجبائية تحقق الأهداف الإدارية المسطرة.
- تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي وترفع من كفاءة التحصيل الضريبي.
- تعتمد الجزائر على نظامين لرقمنة الإدارة الجبائية هما نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" و "SAP" حيث النظام المعلومات الجبائي "SAP" هو النظام الفعال من حيث كفاءة محاربة الغش الضريبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا من أهمية الموضوع، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، ورفع مستوى التحصيل الضريبي، وتقليل الغش.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.
- التعرف على كيفية تحويل الرقابة الضريبية التقليدية إلى رقمية.
- معرفة أثر رقمنة المعلومات في تقليل الغش الضريبي.
- التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها في عمل الإدارة الجبائية .

مبررات اختيار الموضوع:

- التطورات التي مست الإدارة الجبائية خاصة في مجال الرقمنة في السنوات الأخيرة.
- الميلول الشخص ي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.
- سيطرة عصر الرقمنة على كل القطاعات، بما في ذلك قطاع الضرائب.

منهج الدراسة:

على ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقمنة الجبائية، الغش الضريبي، بالإضافة إلى استخدام المقابلة من خلال التقرب لمركز الضرائب لاجراء الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا.
- قلة المراجع حول الرقمنة.
- صعوبة الحصول على التقارير الخاصة بالرقابة الضريبية.
- صعوبة الحصول على التقارير الحديثة الخاصة بقطاع الضرائب والغش الضريبي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الأول تم تخصيصه للإطار النظري للرقمنة الجبائية والغش الضريبي، فين تم التطرق في الفصل الثاني للدراسة الميدانية لرقمنة الإدارة الجبائية ودورها في كبح ومكافحة الغش الضريبي.

الفصل الأول: دراسة نظرية لدور الرقمنة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي

الفصل الأول: دراسة نظرية لدور الرقمنة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي

تمهيد:

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات تغييرات جذرية على مستوى العالم، لا سيما في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. هذه التغيرات تؤثر على مختلف الأنشطة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. لم يعد بالإمكان العثور على مؤسسة تخلو من القوانين المتعلقة بالوظائف الإدارية، حيث أصبحت هذه القوانين ضرورية لجميع المؤسسات، سواء كانت خاصة أو عامة.

نتيجة لذلك، أصبح من الضروري انتقال العمل الإداري من الأساليب التقليدية إلى البيئة الرقمية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. يهدف هذا التحول إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تعزيز أداء الموظفين وتحفيزهم.

في ظل انتشار هذه التقنيات المتطورة، تسعى الجزائر إلى تحديث القطاعات العامة، بما في ذلك إدارة الضرائب، التي تُعتبر من المصادر الأساسية لتعبئة خزينة الدولة بالموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية. ومن أجل مواكبة العصر الحديث، خاصة في مجالي الضرائب والبنوك، فإن تعميم الرقمنة سيساهم في حل العديد من المشكلات التي تعترض سبيل التنمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة الجبائية والغش الضريبي

المطلب الأول: ماهية الرقمنة الجبائية

سنطرق فيما يلي إلى مفهوم الرقمنة الجبائية، أسبابها ودوافع اللجوء إليها.

1. تعريف الرقمنة الجبائية

تُعرف رقمنة الإدارة الضريبية بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحويل جميع الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى صيغة إلكترونية تُنفذ بسرعة ودقة عالية، دون الحاجة إلى استخدام الورق". وبالتالي، يمكن القول إن رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة لتقديم الخدمات الإدارية، مما يسهل المعاملات ويوفر الوقت والجهد¹.

تُعرف أيضًا بأنها "تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الضريبي الجزائري، وتحويل البيانات إلى صيغة رقمية لمعالجتها بواسطة الحاسوب. يتم ذلك من خلال تحديث النظام عبر تقديم الوثائق والعقود الإلكترونية، بالإضافة إلى اعتماد نظام المراجعة الإلكترونية².

وتعرف كذلك على أنها "تلك الأجهزة الحكومية تستبدل التعامل التقليدي الورقي بالتعامل الإلكتروني باستخدام شبكات الإتصال عموما ومن بينها شبكة الإنترنت على وجه الخصوص لإجراء التعاملات التالية:

- تعامل الأجهزة الحكومية مع بعضها إلكترونيا.
- تعامل الأجهزة الحكومية مع مؤسسات الأعمال.
- تقديم خدمات حكومية للمواطنين.

وهذا لهدف الحصول على مزايا إستخدام شبكات الإتصال والتي تتمثل في إنجاز كافة العمليات بسرعة فائقة وسهولة عالية في أي وقت ومكان ممكن.

¹ لطفى بن شيخ، مداخله بعنوان: متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول : تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، الجزائر ، 2023، ص 4 .

² مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، مداخله بعنوان: متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2023، ص 9 .

وعليه يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية: هي عبارة عن تعاملات إلكترونية بديلة عن التعامل التقليدي بين المكلفين بالضريبة وبين الإدارة الضريبية بواسطة وسائل إلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام الآلي وغيرها¹.

وتعرف كذلك على أنها: "استبدال التعاملات الورقية في ميدان الضرائب بنظام المعلومات إلكتروني ينفذ جميع الوظائف والأعمال الضريبية على الفور وبشكل متسلسل.

يهدف هذا النهج إلى تحقيق جميع الأهداف المرجوة في ميدان الإدارة الضريبية"².

وتعرف كذلك على أنها" الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية"³.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للرقمنة الجبائية على أنها استخدام التكنولوجيا في العمل الجبائي وإدخال لمسة إلكترونية في المعاملات المادية بهدف تقليل التكاليف والجهد والوقت.

2. خصائص الرقمنة الجبائية:

تتميز الرقمنة الجبائية بعدة خصائص تتمثل في:

- **الحفظ:** تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر.

¹عوادي مصطفى، شبيحي حسين، مداخلة بعنوان: الإدارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش والتهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، جامعة 08 ماي 1945 قالة، الجزائر، 2023، ص4.

²كوثر رموش، فاتح احمية، مداخلة بعنوان: رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر، 2023، ص5.

³بن عمارة منصور، جلالة علي، مداخلة بعنوان: البات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر -دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالة، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 08 ماي 1945 قالة، الجزائر، 2023، ص08.

- الإقتسام (المشاركة): حيث أتاححت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الأنترنت¹.
- تخزين وإسترجاع الوثائق الإلكترونية: القدرة على تخزين وإسترجاع الوثائق الضريبية بشكل إلكتروني.
- التحقق التلقائي من البيانات: استخدام أنظمة التحقق التلقائي لتقليل الأخطاء في البيانات².
- السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات³.
- عدم التقيد بالزمان والمكان.
- إدارة بلاورق.

3. أسباب رقمنة الإدارة الجبائية:

تتمثل أسباب رقمنة الإدارة الجبائية فيما يلي :

أ. تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تواجه الإدارة الضريبية في الجزائر مشكلة تضخم عدد الهياكل الإدارية وتداخل مهامها، نتيجة للاختلال وضعف الهيكل التنظيمي. وهذا يتعارض مع الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق إدارة فعالة بتكاليف أقل. في هذا السياق، يهدف برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية من خلال دمج الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة، بناءً على طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة. بمعنى آخر، يسعى البرنامج إلى تطبيق استراتيجية إصلاح إداري تركز على الجوانب الهيكلية والتنظيمية.

ب. تدهور وضعية الهياكل الإدارية

تتراوح حالة أكثر من نصف الهياكل الإدارية بين المتوسطة والسيئة، حيث إن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، بل هي مستأجرة من قبل القطاع الخاص أو من مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري أو هيئات

¹عوادي مصطفى، شحيحي حسين، الإدارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش والتهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي، ص04.

²كوثر رموش، فاتح احمية، رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية، ص05.

³بن عمارة منصور، جلالة علي، مداخلة بعنوان: اليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر، ص08.

وإدارات حكومية أخرى. وهذا يعكس صورة سلبية عن الإدارة الضريبية، مما يثير تساؤلات العديد من المكلفين حول مصير أموالهم ومساهماتهم الضريبية، إذ يبدو أن إدارة الضرائب لم تستفد منها بشكل مباشر لتعود عليهم بالفائدة. لذا، يتطلب الأمر تحديثاً يواكب التطورات الحاصلة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتلبية تطلعاتهم¹.

ت. الفساد في الإدارة الضريبية

يُعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يؤثر سلباً على رفاهية المجتمع. يُعتبر الفساد انحرافاً عن الأهداف القانونية المقررة للسلطة الممنوحة للموظفين. يمكن تمييز نوعين من حالات الفساد :

- الأولى تتعلق بتقديم خدمات مشروعة مقابل تلقي رشوة لأداء المهام المعتادة الموكلة للموظف.
- الثانية، تتمثل في قيام الموظف بتقديم خدمات محظورة قانوناً، مثل الكشف عن معلومات سرية، أو تمزيق وإتلاف وثائق رسمية، أو حتى الاختلاس. في كلتا الحالتين، يتجلى سلوك الموظف في وضع مصالحه الشخصية بشكل غير قانوني فوق مصالح المجتمع، متجاهلاً القسم الذي أداه عند تعيينه.

ث. النفوذ السياسي واللوبي المالي

يؤثر سلباً على أداء الإدارة الضريبية، وعلى نفسية المكلفين بالضريبة الملتزمين بانتظام، وخاصة عندما يقترن المال بالسلطة.

ج. تعقيد النظام الضريبي

ساهم النظام الضريبي بشكل كبير في ضعف فعالية الإدارة الضريبية في زيادة نسب التحصيل الضريبي، حيث تميز بحدود ضيقة للقاعدة الضريبية وانخفاض مستويات الامتثال. كان النظام معقداً وغير متناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، كما تضمن عدداً كبيراً من الضرائب وارتفاعاً في الضغط الضريبي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك مراعاة كافية للقواعد العامة التي تحكم الضرائب، وكان التشريع الضريبي غير مستقر نتيجة

¹ لطفي بن شيخ، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، ص 08-09.

للتعديلات المتكررة التي تطرأ عليه بموجب قوانين المالية. كما احتوى النظام على مواد غامضة وغير واضحة، مما أدى إلى تفسيرات وتأويلات متعددة وسوء تطبيق القوانين الضريبية¹.

ح. تحقيق مبدأ من مبادئ الضريبة:

خ. وهو تحقيق مبدأ الإقتصاد في النفقة من خلال تقليص النفقات.

د. تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية².

ذ. إرتفاع تكلفة التحصيل الضريبي

ر. يُعتبر معيار تكلفة التسيير من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس فعالية إدارة الضرائب. لذا، من الضروري معرفة النفقات اللازمة لإدارة الضرائب من أجل تحصيل 100 دينار، على سبيل المثال. في هذا السياق، أجرت المديرية العامة للضرائب دراسة في عام 2005 حول تكلفة تحصيل 100 دينار لمختلف مديرياتها الولائية لعام 2002. وقد أظهرت النتائج أن تكلفة التحصيل الصافية بلغت 94.3%، مما يعني أنه يتطلب 94.3 دينار لتحصيل كل 100 دينار، بينما تتراوح التكلفة في بعض الإدارات الضريبية بين 5.0% و 5.2%.

ز. إتساع حجم الإقتصاد الموازي، وإستفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي

يُعرف القطاع الموازي بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي تفتقر إلى الإطار القانوني، ويشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الجزائري. تشير تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن السوق الموازية في الجزائر تمثل حوالي 32.38% من الناتج الإجمالي غير النفطي. وقد أدى الانفتاح العشوائي على اقتصاد السوق إلى ظهور ممارسات غير أخلاقية من قبل بعض الشركات والتجار، مثل عدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح، والتلاعب بالفواتير بهدف الغش والتهرب الضريبي. ومع تزايد خطورة هذا الوضع الذي يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات إدارة الضرائب في رصد أنشطة الاقتصاد الموازي، أصبح من الضروري تحديث هذا القطاع لتسهيل مهام التحصيل الضريبي³.

¹ لطفى بن شيخ، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، ص 7 .

² محمد بن حنة، عمر قمان، مداخلة بعنوان: التحول الرقمي للإدارة الضريبية لمحاولة التهرب الضريبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قلالة، الجزائر، 2023، ص 04 .

³ خالد حشادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 217_218.

س. عدم الحصول على المعلومة الضريبية في وقتها: وبالتالي الوقوع في فخ التقادم الذي أدى إلى ضياع الحقوق الضريبية.

في ظل اعتماد هذه الأسباب وجدت الإدارة الضريبية نفسها مجبرة لإعتماد مخطط محكم يتماشى وطبيعة مصالحها وهيكلها، بهدف الدخول التدريجي في هذا النظام، وذلك عن طريق الإعتماد على نماذج دول لها تجربة رائدة في هذا المجال.

المطلب الثاني: ماهية الغش الضريبي

1. مفهوم الغش الضريبي:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالغش الضريبي من طرف المؤلفين في هذه الظاهرة، ومن هذه التعاريف نذكر:

- قصد به تمكن المكلف كلياً أو جزئياً من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه، وذلك عبر ممارسة الغش والتزوير في القيود ومخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعتمدة¹.
- هو اختلاف الأساليب التي يعتمدها كل مكلف للتهرب من تأدية الضرائب المترتبة عليه، فقد يعتمد المكلف على كتم عمله عن الدولة أو يمتنع عن تقديم التصريح المطلوب منه أو يقدم تصريحاً مزيفاً ومدعوماً بمستندات مزورة عن حقيقة أرباحه، فيخفي بعض أوجه نشاطاته، أو يزيد من قيمة تكاليف الدخل القابلة للتنزيل الضريبي أو يستعين ببعض القوانين التي تساعد على إخفاء حقيقة أرباحه.
- وقد عرفه Camille Rosier يضم كل حركة مادية وكل الوسائل والترتيبات والتدابير التي يلجأ إليها المكلف بهدف التخلص من الضرائب و المساهمات².
- يعرف على أنه " تصرف غير مشروع يتمثل في عدم احترام للقانون وهو عدم احترام ارادي لانه انتهاك لروح القانون واردة المشرع، فالغش بذلك يفرض مخالفة مباشرة بإرادة المكلف للقواعد

¹ سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999 ص 34.

² لياس قالب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 14.

الصادرة من الادارة الجبائية عن طريق استعمال طرق احتيالية غير مشروعة، فالانتهاك لابد أن يكون إراديا وعمدي¹.

- أما المشرع الجزائري فقد عرفه على أنه كل تملص أو محاولة تملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته كليا أو جزئي².

اذن بصفة عامة الغش الضريبي يتمثل في خرق المكلف للقوانين الجبائية بهدف التخلص من دفع الضريبة كليا أو جزئيا ويكون له ذلك باستعمال كل الطرق الاحتيالية.

2. اسباب الغش الضريبي:

من اهم اسباب الغش الضريبي:

1.2. الاسباب المتعلقة بالمكلف: وتنقسم الى :

أ. الاسباب النفسية:

- اعتقاد المكلف بأن الضريبة اقتطاع مالي بدون مقابل، إذ من الصعب لأي فرد منا أن يتخلى عن مبلغ مالي دون أن يحصل على أي مقابل مادي أو معنوي.
- اعتقاد البعض من الأفراد بأن التهرب من الضرائب لا يعد تصرفا مخالفا وأنه لا يشكل خسارة لأحد ما دامت الدولة شخصا معنويا.
- الاعتقاد السائد بأن الضريبة بمثابة عقوبة متجسدة في شكل مبالغ تدفع إلى الإدارة الجبائية مقابل ممارستهم لنشاط ما.

ب. الاسباب التاريخية والاجتماعية:

- انعدام عامل الثقة بين المواطنين نتيجة عجز الإدارة من القضاء على بعض الآفات الاجتماعية كالرشوة، اختلاس الأموال واستغلال النفوذ... إلخ.
- الاستعمال اللامتناهي وغير العقلاني للأموال العمومية وإنفاقها بكثرة في بعض المشاريع العمالية

¹ يدو لويذة، قاري حياة، الغش الضريبي واليات مكافحته، مذكرة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2011/ 2010 ص 34.

² المادة 303 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- الاعتقاد الديني الذي يعتبر اقتصاديات الضريبة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنه يدخل في نطاق الحرام¹.

2.2. الاسباب المتعلقة بالادارة الجبائية: وتنقسم الى:

أ. تقديم متأخر للبطاقة الجبائية:

يتعين على المكلف بالضريبة تقديم البطاقة الجبائية، التي تُعتبر دليلاً لمتابعة الأنشطة من قبل مصالح الضرائب على مستوى البلاد. كما تتيح هذه البطاقة معرفة جميع المبالغ المالية التي يحصل عليها من خلال معاملاته، مما يساعد في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة².

ب. غياب جهاز الرقابة:

هذا ما سمح للمكلف استغلال طريقة تضخيم كتلة التكاليف الواجبة الخصم متبوعة بالسندات الثبوتية مما يؤدي إلى تخفيض الإيرادات³.

ت. الرشوة:

نرى أن هذه الظاهرة تشكل خطراً أكبر من نقص الكفاءة، حيث تتعلق بسلوكيات بعض موظفي الإدارة الجبائية الذين يقبلون الهدايا والهبات من المكلفين بالضريبة. يعود التسبب الموجود في الإدارة إلى ضعف الرقابة الحكومية على الأجهزة التابعة لها، بالإضافة إلى غياب الجهات المختصة في مكافحة الرشوة واستغلال المناصب⁴.

3.2. الاسباب المتعلقة بالنظام الجبائي: وتنقسم الى:

أ. ثقل عبء الجبائية:

والذي يشكل مبرراً أساسياً لتهرب الأفراد من الضريبة بحيث في حالة زيادة العبء الجبائي عن توقعات المكلفين واستعدادهم النفسي⁵.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص24.

² محمد عباس محرز، إقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص56.

³ المرجع نفسه، ص57.

⁴ محمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، فراس الشهوان: الضرائب وحاسبتها بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية، ط02، 2003، ص28.

⁵ قوادري محمد رقمنة النظام الضريبي ودورها في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، المجلد 06، العدد: 02، 2022، ص244.

ب. تعقد النظام الجبائي:

إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكلفين على الغش فالتهرب نتيجة سريعة لضريبة سيئة.

ت. استقرار التشريع الجبائي:

تؤدي التغيرات الدائمة في التشريع الجبائي إلى غموض النظام الجبائي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي على عدم ثقة المكلف بالنظام الجبائي وبالتالي زيادة ميلهم إلى الغش الجبائي.

3. أنواع الغش الضريبي

من أهم أنواع الغش الضريبي¹:

1.3. حسب معيار المشروعية: وتنقسم إلى:

أ. الغش الجبائي المشروع:

يشير هذا المصطلح إلى قدرة المكلف على التهرب من دفع الضريبة بفضل الاستفادة من الثغرات الموجودة في النظام الضريبي، والتي قد تنجم عن تعقيد القوانين أو ضعف صياغتها. يتيح ذلك العديد من التفسيرات، حيث إن هذه الاستفادة لا تُعتبر مخالفة للقانون طالما أنها تتم ضمن إطار قانوني أتاحه المشرع من خلال مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات أو الخدمات التي قد تعود عليه بفوائد أكبر. على سبيل المثال، قد تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لمساهميها كوسيلة للتخلص من دفع الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، وذلك في حال عدم تناول النص القانوني لمثل هذه الأوعية، وهي الأسهم.

ب. الغش الجبائي غير المشروع:

يشير هذا المصطلح إلى التهرب من دفع الضريبة بطرق تتعارض بشكل واضح مع القوانين. ويشمل ذلك جميع أساليب الغش المالي، بما في ذلك استخدام وسائل احتيالية لتجنب دفع الضريبة. يمكن أن يحدث الغش غير المشروع سواء عند تحديد وعاء الضريبة أو أثناء عملية تحصيلها. ومن الأمثلة على الغش الضريبي في الحالة الأولى،

¹قوادري محمد رقمنة النظام الضريبي ودورها في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، ص 246.

أن يمتنع المكلف عن تقديم إقرار بدخله وفقاً للقانون، أو أن يقدم إقراراً غير صحيح يحتوي على معلومات خاطئة تُستخدم لتقدير الضريبة.

2.3. حسب الشكل: وتنقسم إلى¹:

أ. الغش الجبائي البسيط:

يعتبر بعض القانونيين أن الغش البسيط هو أي فعل يُرتكب بنية سيئة بهدف خداع الإدارة الجبائية لتحقيق خضوع أقل للضريبة. يتم ذلك من خلال تقديم تصاريح ناقصة تحتوي على معلومات خاطئة تُستخدم لتقدير الضريبة. ويُفهم من "النية السيئة" أن المكلف يدرك عدم مشروعية الأفعال التي يقوم بها. وقد تم الإشارة إلى الغش البسيط بشكل ضمني في قانون الضرائب المباشرة، حيث ينص على أنه "عندما يقوم المكلف بالضريبة، الملزم بتقديم تصاريح، بالإشارة إلى القواعد أو العناصر التي تُؤخذ بعين الاعتبار لتحديد وعاء الضريبة، أو عند توضيحه لدخل أو ربح ناقص".

ب. الغش الجبائي المركب:

هو مرادف عبارة الطرق التدليسية، فعنصر القصد يجب أن يضاف إلى العنصر المادي المتمثل في الطرق التدليسية، ومن هنا يمكننا تعريف الغش المركب على أنه ذلك النوع من الغش الذي يتبع طرق تدليسية من أجل تجسيد إدارة تجذب الضريبة.

ت. الغش الجبائي المحلي:

يتعلق الأمر بتجنب المكلف بالضريبة دفع الضريبة بطرق غير قانونية ضمن الحدود الجغرافية للبلد الذي ينتمي إليه. ويكون المكلف، داخل تلك الحدود، خاضعاً لإدارة ضريبية واحدة، وهي الإدارة الجبائية المحلية، التي تتولى متابعة ومراقبة نشاطاته، وتفرض العقوبات في حال تم العثور على دليل يثبت ارتكابه لعمليات الغش الضريبي.

ث. الغش الجبائي الدولي

¹ بوزوروة حيزية، بوزيدي كاهنة. التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 1 عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص 41-51.

يتم هذا النوع من الغش خارج إقليم هذا البلد ومعرض للإفلات من الإدارة الجبائية للبلد عن طريق الأشخاص الطبيعيين الذين يتواجدون في مقرات اجتماعية خارج الحدود الوطنية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والغش الضريبي¹

تعتبر الرقمنة ضرورة حتمية ومرحلة لا بد منها في كل القطاعات، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الجبائية والضرائب وبعيدا عل أنها وسيلة لتخفيض التكاليف والجهد والوقت فنجد أن لها علاقة كبيرة وأثرا على مكافحة الغش الضريبي وذلك كما يلي:

1. توسيع القاعدة الضريبية

أسهمت رقمنة الضرائب في العديد من الدول في تعزيز مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، من خلال الانتقال إلى الأنظمة الإلكترونية للإقرار والتصريح الضريبي، والامتثال، والتحصيل، والفوترة الإلكترونية. على سبيل المثال، شهدت الهند زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية خلال أقل من عام، مما ساهم في زيادة الإيرادات العامة. كما يمكن أن تساهم الرقمنة في تقليل قيود المعلومات، من خلال توفير طرق أكثر فعالية للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب.

2. تحسين أداء التحصيل الضريبي

تساهم عملية الرقمنة في تحسين سير العملية الجبائية من خلال تسهيل التصريح الإلكتروني عن بُعد. حيث يتم إعداد التصريحات الجبائية بشكل آلي ومراجعتها تلقائيا لتفادي الأخطاء، بالإضافة إلى إمكانية إرسالها ودفعها إلكترونيا، مما يوفر الوقت ويتيح استخراج الوثائق اللازمة دون الحاجة للتنقل. وهذا يعود بالنفع على الإدارة الضريبية من حيث تقليل الوقت والتكاليف.

يساعد فرض ضرائب أكثر كفاءة الحكومات على جمع نفس الإيرادات بضرائب أقل، أو زيادة الإيرادات الضريبية بنفس المعدلات .

وبالنظر إلى إحدى القواعد الأساسية في مجال الضرائب، وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب فوائد من حيث الوقت وتكاليف التحصيل.

¹ مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية الواقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص 168.

3. زيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي:

تساهم الرقمنة الجبائية في تقليل عمليات الغش من خلال إنشاء بطاقة إلكترونية تُستخدم لإحصاء المكلفين الذين يتهربون من الضرائب. كما تسهل هذه الرقمنة على الحكومات ربط المعلومات المتاحة في مختلف أجزاء النظام الضريبي، مما يساعد في الكشف بشكل أفضل عن التهرب أو التجنب الضريبي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع الرقمنة والغش والتهرب الضريبي، حيث أدى هذا الأخير إلى حرمان الإدارة الضريبية من فرصة تحصيل الضرائب. وقد أثر ذلك سلبًا على الإيرادات الضريبية. في هذا المبحث، سنستعرض بعضًا من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنتناول بعض الدراسات السابقة المحلية التي تم الحصول عليها بعنوان اثر تطبيق الجباية الرقمية وتم توصل إلى مجموعة من الدراسات من أهمها:

1. دراسة سعدية بن ثامر بعنوان أثر الرقمنة عن النظام الجبائي في الجزائر: دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير 2016/2017.

هدف الدراسة: تكمن هدف هذه دراسة في التعرف على نظم المعلومات الرقمية وأنواعها، وعلى عملية الرقمنة وكذا أنواعها، وتعرف على النظام الجبائي الجزائري وأهدافه.

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

نتائج المتحصل عليها:

- بطء وتيرة تطبيق الرقمنة على مستوى مراكز الضرائب: يعود تطبيق الرقمنة بوتيرة بطيئة للتأخر المسجل على المستوى انجاز بعض المراكز وكذا ضعف الإمكانيات المادية التي حالت دون فتح المراكز التي تم إنجازها بالكامل.
- نقص الموظفين المؤهلين
- قصص التجهيزات التقنية المتخصصة في عملية الرقمنة.
- ضعف الموارد المادية والبشرية.
- بطء عملية التعامل بالإعلام الآلي الذي سبب بطء وصول المعلومة الجبائية.
- ندرة الواصل إعلاميا بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة مما اثر سلبا على وعي المكلفين ومعرفتهم بكل جديد يخص الإدارة الجبائية.
- عدم وضوح الرؤية لدى الخاضعين لضريبة واعون الإدارة الجبائية بسبب كثرة القوانين وتعديلاتها.

2. دراسة أقاسم عمر عرباوي احمد خالد بعنوان متطلبات تطبيق الجباية الالكترونية في الجزائر : دراسة

ميدانية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بشار 2019

هدف الدراسة: توضيح مختلف الآليات وابرز المتطلبات التي يمكنها أن تسمح لنا بإخضاع مختلف المعاملات الالكترونية إلى معدلات ضريبية في الجزائر خصوصا وأنها بدأت بتطبيقها مؤخرا وفق لقانون 05-18

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

نتائج المتحصل عليها:

- غياب واضح للمواد القانونية الضريبية التي تتماشى مع خصوصيات المعاملات الالكترونية التي تسمح لنا بفرض معدلات الضريبة عليها.
- الإمكانية المادية والتقنية والبشرية المتواجدة حاليا في الإدارة الضريبية غير كافية وغير ملائمة تماما لرقمنة الإدارة الضريبية.
- المجتمع الضريبي في الجزائر لا يمتلك ثقافة ضريبية تؤهله لتقبل المعدلات ضريبية على معاملاتها الالكترونية، بسبب غياب الإطار المفاهيمي للعمليات الالكترونية بالنسبة له من جهة ومن جهة أخرى غياب الوعي الضريبي بصفة عامة وهو ما يدفعه لإتباع كافة طرق التهرب الضريبي.

3. دراسة السبتي جيهان، زعيم دلال، بعنوان دور تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية دراسة حالة مركز الضرائب لولاية بسكرة، 2020/2021.

هدف الدراسة: معرفة أي مدى وفقت تفعيل الجباية الالكترونية في تحسين جودة التصريحات الجبائية والهدف أساسي منها، الوقوف على أهم أسباب التي من شأنها أن تساعد في تفعيل الجباية الالكترونية وسيرها الصحيح، الوقوف على الملائمة ومصادقية التصريحات الجبائية في ظل الجباية الالكترونية، محاولة التعرف على آليات تفعيل الجباية الالكترونية وتأثيرها على تحسين جودة التصريحات الجبائية الالكترونية، تعرف على مدى نجاح الهيئة الضريبية بالجزائر في تفعيل الجباية الالكترونية والعمل بها.

المنهجية المتبعة: بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري لمعالجة جوانب موضوع الدراسة، أما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة آراء أفراد العينة من موظفي وإداري مركز الضرائب - بسكرة - في مدى توفيق تفعيل الجباية.

نتائج المتحصل عليها:

- وجود التشريعات و النصوص القانونية تعمل على تبسيط الواجب الجبائي كما تضمن تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها .
- عدم العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي على مستوى المصالح الجبائية خلف العديد من المشاكل تحملها مكلف بالضريبة.
- العمل بالنظام الجبائي الالكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي و يعزز دور الرقابة الجبائية.
- الرفع من كفاءة وإمكانيات موظفي الإدارة الجبائية عن طريق إثراء معارفهم بدورات تكوينية يعمل على حل المكلفين المشاكل بالضريبة و يعزز دور الرقابة الجبائية.
- يحافظ الموقع الالكتروني جبايتك على خصوصية المعلومات الداخلة آلية (المداخلات).
- يعتبر نظام تحميل الوثائق و التصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة لتحصيل الجبائي.
- تدفق انترنت يسمح بضرورة الخدمات الجبائية في الموقع بشكل جيد.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية

1. دراسة:

Digitalization Emmanouil Kitsios, João Jalles, Geneviève Verdier Make a Difference? Tax Evasion from Cross-Border Fraud: Does Emmanouil Kitsios, Fund, Verdier, Geneviève Jalles, João Monetary November 2020

تهدف الدراسة الى ابراز وتسليط الضوء على أثر الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي وتبيان ان الرقمنة تعطي نتائج احصائية، وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وهي من اهم الحلول الفعالة في الحد من التهرب التجاري عبر الحدود بين الدول.

2. دراسة:

CHAABI, C., & EL HADDAD, Y. M. (2025). *Dématérialisation et contrôle fiscal : Analyse théorique*. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 2021

هدف الدراسة:

التحليل النظري لتأثير الرقمنة (الديماتريال) على فعالية عمليات المراقبة الضريبية التي تقوم بها الإدارة الضريبية المغربية. من خلال مراجعة أدبية مفاهيمية، تسلط الضوء على كيفية مساهمة الرقمنة في تحسين كفاءة المراقبة الضريبية، توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز مكافحة الغش والتهرب الضريبي، خاصة عبر أتمتة التصريحات والمدفوعات. كما تشير الدراسة إلى التحديات التي قد تواجهها الفئات غير المتمكنة من التكنولوجيا الرقمي.

المنهجية المتبعة: تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج المتحصل عليها:

قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تطور ملحوظ نتيجة تطبيق نظام و الذي ساهم إلى حد بعيد في تحقيق أهداف المسطرة من طرف إدارة المركز، حيث تتزايد من سنة إلى أخرى.
- نقل المعلومات والملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة بين المصالح على مستوى المراكز بصورة إلية وسريعة وآمنة.
- بالرغم من هذا التقدم لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفعيل نظام الدفع الالكتروني و تحفيز المكلفين إلى استخدام الخدمات الكترونية و تعميم الشبكة الكترونية على مستوى الهيئات الضريبية الأخرى و ليس مركز الضرائب فقط و هذا من اجل زيادة المردود الضريبي.

3. دراسة:

Ibrahim Nasser The quality of the Jordanian experience in the application of information and communication technology in the tax system, Zarqa University, Jordan, research published in the Journal of Industrial Economics, Issue 11, December 11, 2016

هدفت هذه الدراسة إلى تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الاردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي.
- تحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الضريبية .

- تحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والسابقة

1. أوجه التشابه:

اعتماد كل من الدراسات السابقة وكذا دراستنا الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في معرفة والتحقيق في مجال الدراسة وأيضا توثيق الاحداث والممارسات والتطورات التاريخية، واما الاعتماد على المنهج التحليلي فذلك من خلال فتح باب الظاهرة موضوع البحث حجما وابعادا وينتهي بالمقارنة بين موضوع الدراسة والظواهر او الدراسات السابقة وفي الاخير التوصل الى نتائج عامة وتحقيق مستوى عال من الدقة والدلالة، والظواهر او الدراسات السابقة وفي الاخير التوصل الى نتائج عامة وتحقيق مستوى عال من الدقة والدلالة.

2. أوجه الاختلاف:

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة

الدراسة الحالية

أوجه المقارنة

من حيث الزمان

تختلف الدراسات من فترة إلى أخرى.

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة
2024-2025.

من حيث المنهج المتبع

اختلفت المناهج المستخدمة كما اختلفت أدوات الدراسة المستخدمة في الدراسات السابقة، لكن اغلبها استخدمت الملاحظة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أسلوب الملاحظة وأداة الاستبيان والمقابلة.

من حيث الهدف

تختلف أهداف الدراسات السابقة من دراسة لأخرى، لكنها تبقى في نفس المجال.

تهدف الدراسة الحالية إلى تبيان دور الرقمنة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي.

من حيث النتائج المتحصل عليها

من بين النتائج المتحصل عليها:

توصلت الدراسات السابقة إلى العديد من

النتائج والتي بدورها تختلف من دراسة إلى أخرى.

- العمل بالإصلاحات الهيكلية في النظام الجبائي خلف العديد من المشاكل تحملها المكلف بالضريبة.

- ضعف مستوى موظفي الإدارة الضريبية في التعامل مع الجباية الرقمية.

- تدفق الانترنت لا يسمح بضرورة خدمات الجبائية في موقع بشكل جيد.

- ويحافظ الموقع الالكتروني "جبائتك" على خصوصية المعلومات الداخلة إليه.

- ساهمت الرقمنة من تتبع التصريحات وتخفيف العبء على المكلفين بالضريبة من جهة وعلى إدارة الضرائب مما يجعل انتاجيتها أكبر في كبح الغش الضريبي.

المصدر: من اعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

تُعتبر الرقمنة من أبرز الإجراءات التي ساهمت في تحويل الإدارة الجبائية، حيث تتيح التأكد من صحة التصريحات المقدمة وتطبيق القوانين والتشريعات الجبائية بشكل فعال، كما تمثل وسيلة تُمكن الإدارة الجبائية من التحقق من التزام المكلفين بأداء واجباتهم الضريبية وتصحيح الأخطاء التي قد تُلاحظ، ويعود سبب اعتماد الرقمنة إلى الحاجة لمتابعة التصريحات الجبائية من جهة، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى. كما تهدف الرقمنة إلى الحفاظ على موارد الخزينة وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية غرداية

تمهيد:

بعد الجزء النظري الذي يتمحور حول رقمنة الادارة الجبائية والتحصيل الضريبي في اطار الرقمنة، سأحاول في هذا الفصل التطرق الى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية غرداية، بحيث سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق في المبحث الأول الى تعريف مركز الضرائب ومهامه و هيكله التنظيمي اما في المبحث الثاني فسنقوم بدراسة حالة لنظام الرقمنة المتبع في المركز ومدى مساهمته في كبح الغش الضريبي.

المبحث الاول: لمحة عامة عن مركز الضرائب لولاية غرداية

تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية تماشيا مع تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية.

المطلب الاول: تقديم مركز الضرائب لولاية غرداية

1. تعريف مركز الضرائب:

هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المفتشيات وقباضات والمديريات الولائية، بهذا الصدد يشكل المركز المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة ويضم:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال مديرية كبريات المؤسسات؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين تجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج؛
- أنشطة التجارة بالجملة والمقاولات وبعض المهن الحرة؛

كما تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل الجديدة المستحدثة في الإدارة الجبائية غير أنه لم يتم تعميمها بعد على كامل التراب الوطني، واقتصر وجودها على بعض الولايات وفي انتظار تعميمها عبر ربوع الوطن تواصل مفتشيات وقباضات الضرائب عملها بصفة انتقالية في انتظار إدماجها الكلي حسب الحالة في مراكز الضرائب أو المراكز

الجوارية للضرائب.

2. تعريف مركز الضرائب غرداية:

يقع بحي بوهراوة العليا يعمل تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب بغرداية، تابع إقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة تم الاستلام الفعلي له في 01 أكتوبر 2019 وكان افتتاحه في الفاتح نوفمبر 2019، غير أن انطلاق العمل الفعلي به كان في جانفي 2021، اختصاصه الإقليمي يشمل تراب ولاية غرداية ب 08 دوائر و 10 بلديات. وقد تم تجهيز المركز عند افتتاحه بنظام GF، ثم جهز بنظام مساهمته وهي دفع المستحقات الضريبية عن بعد من جانفي الى جويلية 2023، ثم جهز المركز بنظام معلوماتي جبائيتك SAP

تماشيا مع مقتضيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم في مجال التكنولوجيا وهو التصريح عن بعد وهي اخر نظام رقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر.

المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

1. الوعاء:

يمسك الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على ويسير أرباح الشركات مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

2. التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

3. الرقابة

- البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4. المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
 - متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
 - استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة
- كما أن مركز الضرائب مكلف ب:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعوض قروض الرسوم؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- تنظم المواعيد وتسيرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

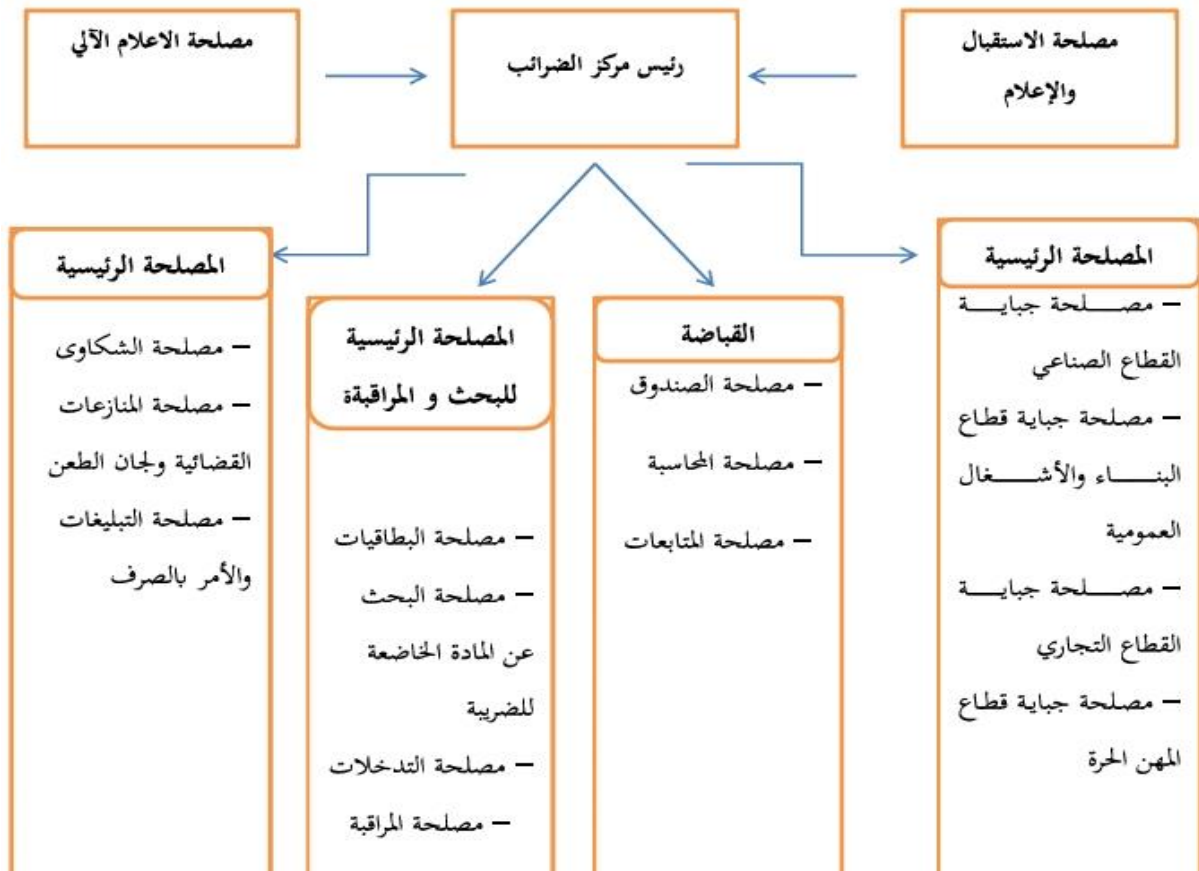
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية

يتكون مركز الضرائب حسب المادة 88 من الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ 2009/03/29 من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين وهم عن نحو التالي:

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات؛
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث؛
- المصلحة الرئيسية للمنازعات القباضة؛
- مصلحة الاستقبال والاعلام؛
- مصلحة الاعلام الآلي؛

ويبين المخطط التالي الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية غرداية



يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقبضة ومصلحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير وتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و / أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

كما تعمل مصلحة تسيير الملفات على تسيير المصالح التالية:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتكلف بالمهام الآتية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛ اقتراح عمليات مراقبة وإنجاز المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات؛
- المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

- أ. مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف ب:
 - تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
 - مركز للمعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
 - التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
 - ب. مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتكلف ب:
 - إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
 - اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة؛
 - ج. مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: وتكلف ب:
 - برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
 - اقتراح مكلفين بالضريبة المراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة
 - د. مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق: وتكلف ب:
 - إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
 - إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها؛
3. المصلحة الرئيسية للمنازعات وتكلف ب:
- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو
 - عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية؛

كما تعمل على تسيير:

أ. مصلحة الاحتجاجات: وتكلف ب:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج

عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة أثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو

مقتطعة المصدر. - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو

المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

- معالجة منازعات التحصيل؛

ب. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف ب:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص

لجان الطعن الإعفائي؛

- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات

القضائية؛

ج. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف ب:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4. القبضة: وتكلف ب:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول

العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- كما تعمل على تسيير:
- مصلحة الصندوق؛
 - مصلحة المحاسبة؛
 - مصلحة المتابعات.
- 5. مصلحة الاستقبال والإعلام:** وتكلف ب:
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
 - نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب؛
- 6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:** وتكلف ب:
- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
 - إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛ الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات؛

المبحث الثاني: واقع رقمنة القطاع الجبائي وأثره على الغش الضريبي

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع مدير مركز الضرائب لولاية غرداية بصفته مطلع على كل صغيرة وكبيرة وكذا بعض من رؤساء المصالح بالمركز، لذا سنعرض عليكم كافة الأسئلة التي طرحناها عليهم حول رقمنة القطاع الجبائي ودوره في مكافحة الغش الضريبي، مضيفين إجاباتهم على كل سؤال.

المطلب الأول: نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" كآلية للرقمنة

1. تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

أعلنت وزارة المالية، ممثلة بالمديرية العامة للضرائب، ف عام 2013 على موقعها الإلكتروني: "تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدًا يطلق على نظام المعلومات الجاري إنجازه للمديرية العامة للضرائب اسم (JIBAYA'TIC) جبائتك".

تعد بوابة "جباية تيك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت.

يعتبر مصطلح "جباية تيك" لفض يدل على كلمة "جباية" في اللغة العربية ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

نظام المعلومات الجبائي بجبائتك (Jibayatic) هو نظام إلكتروني تم تطويره في ظل التطورات السريعة والمستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة. أصبح من الضروري على الإدارة البائية اعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى زيادة رضا المكلفين بالضريبة من خلال نظام معلومات متقدم يقدم خدمات جبائية متميزة وفعالة، ويعزز التفاعل الرقمي بين المكلفين والإدارة الجبائية. يهدف هذا النظام إلى جعل الإدارة أكثر إبداعا وابتكارا، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

يركز النظام المعلوماتي البائي جبائتك على لا مادية كل العمليات البائية والآلية لميع العمليات البائية لكافة إجراءات معالة السندات، دفع تقديم دعم تقني شامل للدارة البائية لإتمام مهامها وتحقيق أهدافها. كما يساهم في تطوير فرص جديدة لجمع المعلومات البائية وتسهيل تداولها.

بهذا، يُعد نظام "جبايتك" من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

2. مزايا النظام المعلوماتي "جبايتك"

تتمثل مزايا نظام المعلومات "جبايتك" ف عدة نقاط تخص الإدارة والمكلفين بالضريبة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أ. فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكامل لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المؤسسات من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، بما يشمل عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع منح القائمين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب، تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات البائية.

ب. فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر الشخصي مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقل لتقديم التصريحات الجبائية.
- اللجوء إلى الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بمعلومات محدثة حول رزنامته البائية والتزاماته الضريبية.
- الوصول إلى استمارات التصريح المودعة والاطلاع عليها.

- الدفع عبر الإنترنت للضرائب والرسوم.
- الاطلاع على الدين الضريبي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم الطعون مثل الطعون الولائية أو طلبات التخفيض المشروط وغيرها.
- طلب الامتيازات الجبائية.

3. الاشتراك في نظام جبايتك:

يقوم المكلف بالضريبة بدأ العملية بزيارة موقع المديرية العامة للضرائب على الرابط التالي: <https://mfdgi.gov.dz>. من هناك، يتم ادراج بياناتهم التعريفية تكون على شكل وثيقة ويتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني [التي did-requetes@rnf.gov.dz](mailto:did-requetes@rnf.gov.dz) وبعد انقضاء 72 ساعة يستطيع المكلف الدخول الى الموقع ويقوم بطباعة شهادة التقييم البائي يجد فيه NIF الخاص به.

بعد ذلك يتوجه المكلف الى مركز الضرائب مرفقا برقم التعريف البائي NIF واستمارة تم استخراجها من الموقع من اجل الحصول على BP وهو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي ويتكون من 10 ارقام بالنسبة بالشخص الطبيعي يبدأ ب ***** 1 اما الشخص المعنوي يبدأ ب ***** 2.

3.1. التصريح الجبائي للمكلف

سابقا كان المكلف بالضريبة عندما يريد التصريح بملئ استمارة G50 ويقدمها لمركز الضرائب اما الان وفي ظل استعمال الرقمنة فيدخل إلى موقع جبايتك باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاص به.

الشكل رقم 02: التصريح الجبائي للمكلف



المصدر: من مخرجات نظام جبايتك للمكلفين

سيصل إلى الأرضية الخاصة به كمكلف. هناك، ستظهر له عدة خصائص في النافذة التالية وعدة خانات للتصريح والصورة الموالية توضح ذلك.

الشكل رقم 03: التصريح الجبائي للمكلف



المصدر: من مخرجات نظام جبايتك للمكلفين

بعد ذلك، يتعين عليه اختيار أحد الالتزامات التي تتوجب عليه بصفة شهرية أو ثلاثية أو سنوية. في هذه المرحلة، يجب عليك كمكلف ملء المعلومات بدقة وتركيز، وذلك لأنها تتعلق بمختلف أنواع الضرائب التي يتوجب عليه دفعها، مثل الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، والضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) وغيرها من الضرائب.

وف النهاية، وبمجرد التصريح عن بعد يدخل تلقائيا تصريحه ف نظام SAP بان تم التصريح.

المطلب الثاني: نظام المعلومات الجبائي SAP كآلية للرقمنة من طرف الادارة الجبائية داخليا

لتسهيل دراسة طلبات وتصريحات المكلفين عن بعد ومتابعتها، وفرت المديرية العامة للضرائب نظام SAP للإدارة الجبائية. يهدف هذا النظام إلى تحويل بعض الإجراءات الجبائية إلى عمليات آلية فورية وذات دقة عالية، مما يقلل من الأخطاء. وقد ساهم هذا التطوير في تسهيل معاملة التصريحات البائية للمكلفين بالضريبة وللمصالح المركزية.

1. التعرف على نظام المعلومات الجبائي SAP المستعمل من طرف الادارة الجبائية

عند بدء استخدام نظام "جبايتك" في مركز الضرائب لولاية غرداية، كانت أول مصلحتين اعتمدتا النظام هما مصلحة القباضة ومصلحة التسيير. بعد ذلك، تم تعميم استخدام النظام على جميع المصالح ما عدى مصلحة المنازعات.

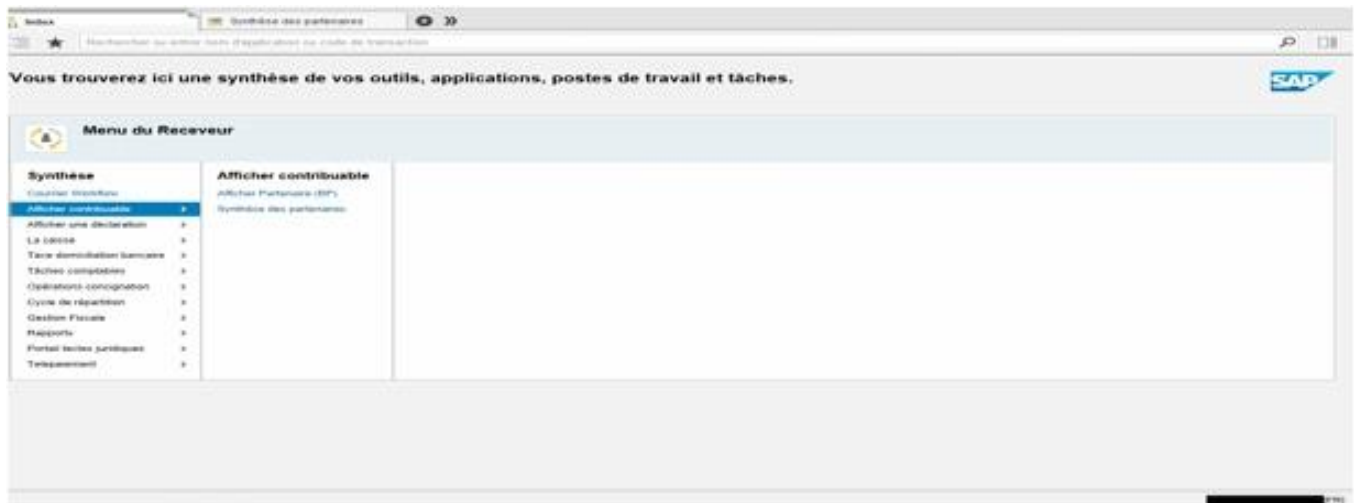
يملك كل موظف ف المركز اسم مستخدم ورقم سري خاص به للدخول إلى نظام المعلومات الجبائي SAP والقيام بالعمليات اللازمة.

لكل موظف قائمة مخصصة في نظام SAP، مما يضمن سهولة الوصول إلى المعلومات وإتمام المهام بكفاءة.

2. الواجهة الرئيسية لنظام SAP

تسجل فيه العمليات المنجزة من طرف مركز الصكوك البريدية في جانب الإيرادات مدين وفي جانب النفقات الحساب الجاري للمحاسب دائن، يقسم هذا الدفتر إلى قسمين القسم الأول على اليسار يسجل فيه كل الشيكات والنفقات المدفوعة من الحساب الجاري البريدي المفتوح باسم أمين الخزينة والقسم الثاني على اليمين يسجل فيه كل حركات الأموال سواء الشيكات أو النفقات المدفوعة أو الإيرادات المحولة للحساب الجاري لأمين الخزينة كما يبين الرصيد المتبقي في هذا الحساب.

الشكل رقم 04: الواجهة الرئيسية لنظام SAP



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب غرداية

3. الاطلاع على حالة المكلف بالضريبة:

للاطلاع على جميع التصريحات الجبائية المتعلقة بالمكلف بالضريبة، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، يتم اختيار "عرض تصريح" Afficher une déclaration من النافذة المذكورة سابقاً. بعد ذلك، تظهر نافذة جديدة نكتب فيها رقم BP الخاص بالمكلف بالضريبة، ليظهر اسم المكلف ونشاطه وجميع التصريحات الضريبية المتعلقة به. المكلف ملزم بتقديم تصريحات بخصوص ضريبة القيمة المضافة (TVA)، وضريبة الدخل الإجمالي (IRG)، وضريبة النشاط المهني (TAP)، وذلك حسب نشاطه المهني.

للتسهيل على الموظف في أداء مهامه ومراجعة البيانات، يتم تمييز التصريحات المختلفة باستخدام ألوان وأشكال متنوعة. هذا يساعد أيضًا في تحرير العقوبات والغرامات عند التأخير.

- الدائرة باللون الاخضر تمثل التصريحات المصرح بها.
- المثلث باللون الاصفر يمثل انه يتم موعد الدفع.

الشكل رقم 04: الاطلاع على حالة المكلف بالضريبة

Compte/Contrat	Désignation	Données de base
0000000000	01 Compte aux. un.	Partenaire 2
1000066733	A001 TVA Assujettiss.	Nom
2000066284	A002 IRS Assujettiss.	Téléphone
3000022232	A003 IRS Assujettiss.	Télécopie
4000067345	A004 TAP Assujettiss.	
15000016798	A015 TFP-Taxe de for.	
16000000663	A016 TAPP-Taxe d'app.	
34000012346	A034 IRP-IRS Professo.	
67000128890	A068 EIR-États Récapit.	

Cl.	Status	N° pièce	CIN	Echéance	Date d'entrée	CatConEnt	MoRap	Rest. d'origine	PInput.	* EtRacour.	Gsta contrats
00	00	100014231812	1123	20.12.2023	07.12.2023	TVA-M	X	2000020146	30.11.2023		200000000092
00	00	100014231813	1123	20.12.2023	07.12.2023	IRG-M	X	2000020146			200000000092
00	00	100014231814	1123	20.12.2023	07.12.2023	TAP-M	X	2000020146			200000000092
00	00	100014075936	1223	21.01.2024	16.01.2024	TVA-M	X	2000020146	31.12.2023		200000000092
00	00	100014075937	1223	21.01.2024	16.01.2024	IRG-M	X	2000020146			200000000092
00	00	100014340137	2023	20.06.2024		IRS-A		2000020146			200000000092
00	00	100014075938	1223	21.01.2024	16.01.2024	TAP-M	X	2000020146			200000000092
00	00	200012580366	0124	20.02.2024	13.02.2024	TVA-M	X	2000020146	31.01.2024		200000000092
00	00	200012580367	0124	20.02.2024	13.02.2024	IRG-M	X	2000020146			200000000092
00	00	200012750057	0124	20.02.2024	16.02.2024	TAP-M	X	2000020146			200000000092
00	00	10001065499	0224	20.03.2024	07.03.2024	TVA-M	X	2000020146	28.02.2024		200000000092
00	00	100016065500	0224	20.03.2024	07.03.2024	IRG-M	X	2000020146			200000000092
00	00	100010557252	0324	21.04.2024	14.04.2024	TVA-M	X	2000020146	31.03.2024		200000000092
00	00	100016557253	0324	21.04.2024	14.04.2024	IRG-M	X	2000020146			200000000092
00	00	200013192848	1124	20.03.2024	07.03.2024	IRS-AC3	X	2000020146			200000000092
00	00	100016067634	0424	20.05.2024	13.05.2024	TVA-M	X	2000020146	30.04.2024		200000000092
00	00	100010967635	0424	20.05.2024	13.05.2024	IRG-M	X	2000020146			200000000092

المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب غرداية

المطلب الثالث: استخدام رقمنة القطاع الجبائي في مكافحة الغش الضريبي

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع مدير المركز بصفته مطلع على كل صغيرة وكبيرة بالوكالة وبصفته ممثلاً لأصحاب القرار بالمركز ومنفذه، كما تم أيضاً لقاء مع رئيس قسم النزاعات، لذا سنعرض عليكم كافة الأسئلة التي طرحناها عليهما حول الرقمنة في القطاع الجبائي ودورها في مكافحة الغش الضريبي، مضيفين اجابتهما على كل سؤال.

أولاً: أسئلة المقابلة

1. ماهي الإجراءات المتبعة من الرقابة الجبائية؟
2. ما هو نظام المعلومات الجبائي المعتمد من طرف المديرية؟
3. ماهي أهداف هذا النظام؟
4. ماهي آثار رقمنة القطاع الجبائي على الرقابة الجبائية؟
5. هل تم تكوين الموارد البشرية في جانب الرقمنة؟
6. هل ساعدت الرقمنة في تقليص الغش والتهرب الضريبي؟
7. كيف كانت استجابة المكلفين بالضريبة حول رقمنة القطاع؟
8. كيف تتم دراسة ملف مكلف خاضع للتحقيق الجبائي؟

ثانياً: الإجابة

1. الإجراءات المتبعة من الرقابة الجبائية: تملك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة المطلقة في إجراء الرقابة التي تتمثل: على وجه الخصوص في حق إجراء التحقيق، بينما يعترف بالمقابل للمكلفين بالضريبة بالضمانات المنصوص عليها قانوناً، وتتمثل إجراءات التحقيق المنصوص عليها، فيما يلي:
- أ. مراقبة التصريحات:

تدقق المصلحة المسيرة في التصريحات الجبائية، يجوز لها أن تطلب كتابياً من المكلفين بالضريبة كل المعلومات أو التبريرات أو التوضيحات المتعلقة بالتصريحات المكتتبه. يجب أن تشير الطلبات المكتوبة صراحة إلى النقاط التي ترى المصلحة المسيرة أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تبريرات بشأنها. ولهذا الغرض، قد تطالب بدراسة المستندات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات والعمليات والبيانات الخاضعة للرقابة. تحدد طلبات

المعلومات أو التبريرات الأجل الذي يرد خلاله المكلفون بالضريبة بثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ استلام الطلب.

عندما لا يستجيب المكلف بالضريبة للطلب في غضون المهلة الزمنية المحددة أو يقدم مبررات أو معلومات تعد غير مقبولة في غضون المهلة الزمنية المحددة، فإن المصلحة المسيرة مخولة لبدء الإجراء الوجيه لتصحيح التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة.

تصحيح التصريحات:

تقوم المصلحة المسيرة بتصحيح التصريحات الجبائية، حيث يجب عليها مسبقا، تحت طائلة بطلان إجراء فرض الضريبة، أن ترسل إلى المكلف بالضريبة إشعارًا بالتصحيح المقترح، موضحة له صراحة، كل نقطة تقويم.

ب. التحقيق في المحاسبة:

يسمح هذا الشكل من التحقيق للإدارة الجبائية من التأكد من صحة وثبوتية التقييدات المحاسبية أو في إجراء مقارنة بين تصريحاتكم الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقفلة والتقييدات المحاسبية قصد التأكد من مصداقية وصحة تصريحاتكم.

ت. التحقيق المصوب:

التحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية. يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.

ث. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يرمى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلى التأكد من مصداقية وصحة تصريحاتكم الإجمالي بالمداهيل. أيضا يمكن تنفيذها على الأشخاص الذين لا يكتبون التصاريح الجبائية ويتمثل هذا التحقيق في مراقبة الإنسجام الحاصل بين مداهيلكم المصرح بها وحالتكم المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء مكرم الجبائي.

2. نظام المعلومات الجبائي المعتمد من طرف المديرية:

النظام المعتمد هو نظام جبايتك ونظام SAP المفروض من قبل المديرية العامة للضرائب.

3. أهداف هذا النظام:

يهدف نظام المعلومات الجبائي سواء جبايتك أو SAP إلى مايلي:

- تسهيل عملية الرقمنة للإدارة الجبائية، حيث تساهم في حساب المبالغ الضريبية بشكل أدق وتقليل احتمالات الخطأ والنزاع.
- تشغيل الإدارة الجبائية بشكل أوتوماتيكي لاستقبال المكلفين والاستفسارات المتعلقة بالضرائب، والمحاسبة بشكل دقيق وتعريف المكلفين بالضرائب، مما يساهم في الحد من التلاعب.
- تنفيذ نظام دفع التصاريح الضريبية إلكترونياً لزيادة الثقة بين الطرفين وتعزيز التفاعل والالتزام بالمواعيد الضريبية.
- تيسير التعامل مع الإدارات الضريبية للمكلفين وتقليل الوقت المستغرق في عمليات التحاسب الضريبي باستخدام التكنولوجيا وتبني الرقمنة، يمكن تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية وتحسين تجربة المكلفين، وبالتالي مكافحة الغش الضريبي وزيادة التحصيل.

4. آثار رقمنة القطاع الجبائي على الرقابة الجبائية:

لقد ساهمت الرقمنة في القطاع الجبائي بتحسين جودة الرقابة الجبائية كثيرا وذلك أن رقمنة ملفات المكلفين بالضريبة ساهم في تخفيض الجهد والوقت هذا من جهة ومن جهة أخرى يسهل عملية مراقبة ومتابعة الملفات مما يزيد من إنتاجية القائمين على هذه المهمة.

5. تكوين الموارد البشرية في جانب الرقمنة:

نعم فعمال قطاع الضرائب سواء مراقبين أو مفشين رئيسيين أو مركزيين يخضعون لأيام تكوينية بصفة دورية قبل رقمنة القطاع وحتى بعده، ويكون ذلك على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة.

6. ساعدت الرقمنة في تقليص الغش والتهرب الضريبي:

نعم ساهمت الرقمنة في تقليص عمليات الغش والتهرب الضريبيين، وذلك عن طريق سهولة الاطلاع على معلومات المكلفين بها عبر نظام SAP، ومن جهة أخرى تعمل المديرية العامة على تتبع مختلف التعاملات المالية للأشخاص الغير مصرحين بنشاطهم وعلى وجه الخصوص التجارة الإلكترونية، وذلك طبقا لقرار وزارة المالية في 30 مارس 2025 المتعلق بهذا الأمر.

7. استجابة المكلفين بالضريبة حول رقمنة القطاع:

باعتبار أن رقمنة القطاع جاء بقرار وزاري فتتفيذه أمر لا بد منه، لكن الاستجابة كانت نوعين:

- استجابة سريعة بالنسبة للأشخاص المعنويين.
- استجابة أقل سرعة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

خلاصة الفصل

تعتبر الرقمنة من أهم المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام الحكومات وجعلتها مطلبا رئيسيا، حيث سارعت مختلف الحكومات إلى تبني التحولات الرقمية لزيادة كفاءة وفعالية إدارتها، وعلى رأسها الإدارة الجبائية. فقد مكّنت هذه التحولات الرقمية الإدارة الجبائية من زيادة التحصيل الضريبي من خلال تحسين طرق التحصيل وتوسيع قاعدة الإخضاع الضريبي، وساهمت أيضاً في محاربة كافة أشكال التهرب والغش الضريبي. من خلال دراسة الحالة التي قمنا ببيها في مركز الضرائب لولاية غرداية، استعرضنا جهود المركز في تحسين خدماته وتطوير عملياته.

مما يبرز الهدف الرئيسي للمركز وهو تقديم خدمات عالية الجودة وبناء علاقات جديدة مع المكلفين بالضرائب المخضعين للنظام الضريبي الحقيقي. يتضح أيضاً اعتماد المركز بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة العمليات الضريبية، مثل عمليات الاطلاع على حالة المكلف ومتابعة ملفاته والتدقيق فيها.

خاتمة

من خلال دراستنا، يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف إلى ترقية وتطوير الإدارة، فهي تحقق منافع كبيرة للإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء، من خلال إختصار الجهد، التكاليف والوقت في عملية التحصيل وتبسيط كل إجراءاتها، وقد أثبتت التجارب الدولية السابقة في رقمنة التحصيل الضريبي نجاحها وإنعكاسها على كفاءة التحصيل الضريبي ومحاربة الغش الضريبي، وعمل إدارة الضرائب عموماً.

كما إقتدت الجزائر وواكبت الدول المتقدمة بهذا التحول وحققت هي الأخرى قفزة نوعية في هذا المجال، حيث ساهمت هذه التحولات الرقمية في محاربة الغش الضريبي، وزيادة التحصيل الضريبي. كما أن رقمنة القطاع الضريبي خيار حتمي للتخلص من كل ما هو تقليدي وروتيني.

أولاً - نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- يقصد بالرقمنة الجبائية الإستغناء عن التعاملات الورقية، والإعتماد على نظام معلوماتي إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آلي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تحد الرقمنة الجبائية من الغش الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، من خلال المتابعة الإلكترونية، حيث تستند الرقابة الضريبية على نظام معلومات شامل وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تتمثل مكاسب رقمنة القطاع الضريبي في توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة طرق الرقابة الضريبية وزيادة الإمتثال وتقليل الغش الضريبي، حيث ساهمت في الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة الغش الضريبي وزيادة مستويات الإمتثال وتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل من العبء الضريبي، كما أنها قللت من مستويات الإعتماد على التعاملات الورقية، وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تعتمد الجزائر على نظامين لرقمنة الإدارة الجبائية هما: نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" و "SAP" حيث يعتبر كل منهما نظام فعال، حيث يهدفان إلى مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا - النتائج العامة للدراسة:

- التحول الرقمي للقطاع الضريبي كان خيار حتمي وضرورة، نظرا لما يحققه من مكاسب إقتصادية عديدة في ظل ما يشهده العالم من تكنولوجيا.
- الإنتقال من الشكل التقليدي للدفع الضريبي إلى الشكل الحديث، ساهم في القضاء على الفساد والبيروقراطية، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية.
- التحول إلى النظام الضريبي الإلكتروني ساهم في زيادة الإمتثال الضريبي.
- إن إطلاق الخدمات الإلكترونية في مادة الضرائب قد تجلّى من خلال عدة خدمات متاحة على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، والتي توفر إمكانية إجراء عملية التصريح الجبائي عن بعد وفقنظام "جبايتك".
- تلعب رقمنة القطاع الضريبي دورا مهما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة الغش الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإمتثال والتحصيل الضريبي.

ثالثا - الاقتراحات:

- وجوب بناء بنية تحتية لازمة من أجل نجاح الرقمنة في قطاع الضرائب وخاصة التحصيل الضريبي
- توفير المعدات اللازمة للإدارات الضريبية، وكذا تدريب الأعوان من أجل ممارسة عملهم ضمن نظام الرقمنة بشكل جيد.
- وجوب الأخذ بنتائج مختلف البلدان في مجال رقمنة التحصيل الضريبي من أجل أخذهم بعين الإعتبار.
- أهمية تبني نهج متكامل وتدرجي لرقمنة نظم التحصيل الضريبي بناء على دراسة الفجوات الضريبية القائمة، والتحليل الدقيق لفجوات الإمتثال بهدف وضع تصور واضح لمستهدفات عملية رقمنة التحصيل الضريبي في كل دولة على حده، وتدرج في تطبيق هذا التحول وإستشراف طبيعة التحديات التي تواجه كل مرحلة، بما يمكن من تبني التدابير اللازمة لمواجهتها.
- تبني نظم الفوترة الإلكترونية كأحد الآليات التي من شأنها مساندة جهود السلطات الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. يدو لويظة، قاري حياة، الغش الضريبي واليات مكافحته، مذكرة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2010/2011.
2. المادة 303 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
3. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص24.
4. محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص56.
5. محمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، فراس الشهبان: الضرائب وحاسبتها بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية، ط02، 2003، ص28.
6. قوادري محمد رقمنة النظام الضريبي ودورها في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، المجلد 06، العدد: 02، 2022 ص244.
7. بوزوروة حيزية، بوزيدي كاهنة. التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 1 عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص41-51.
8. مفتاح فاطمة، بن حليلة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية الواقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص168.

الأطروحات والمذكرات والمقالات:

1. بوبكر محمد الحسن، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص29.
2. لطفي بن شيخ، مداخله بعنوان: متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر، 2023.

قائمة المراجع

3. مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، مداخلة بعنوان: متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
4. عوادي مصطفى، شيحي حسين، مداخلة بعنوان: الإدارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش والتهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
5. كوثر رموش، فاتح احمية، مداخلة بعنوان: رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
6. بن عمارة منصور، جلابة علي، مداخلة بعنوان: اليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر -دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
7. محمد بن حنة، عمر قمان، مداخلة بعنوان: التحول الرقمي للإدارة الضريبية لمحاولة التهرب الضريبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
8. لياس قالب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: سحب الملف الضريبي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

D E C H A R G E

(Retrait du dossier fiscal)

Le (la) soussigné (e).....

Vérificateur (s) de comptabilité exerçant au sein de.....

Certifie (ent) avoir reçu en main propre le dossier fiscal de.....

constitués des pièces ci-après désignées :

[illegible]

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02: اشعار بالتعديل بعد تدقيق الحسابات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

.....

.....

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

Notification de Redressement Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du ,vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices , , , , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence ,nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts , droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification .

Vous disposer, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte.....feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03: ورقة بداية التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 23

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Fiche de début des travaux
de Vérification

..... Le

Numéro de l'affaire

Numéro d'identification Fiscale.....

Nom / Prénom ou raison sociale.....

Activité.....

Adresse.....Tel.....

Avis de vérification N°.....du.....

Remis-le.....

Période à vérifier duau.....

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :

.....

.....

Date de début des travaux préparatoires.....

Date du contrôle inopiné (1).....

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond).....

Chef de brigade

Nom/ Prénom et grade des vérificateurs

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: ورقة نهاية التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 24

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Fiche de fin des travaux de Vérification

.....Le.....

Numéro de l'affaire

Numéro d'identification Fiscale.....

Nom / Prénom ou raison sociale.....

Activité.....

Avis de vérification N°.....du.....

Date de fin des travaux sur place.....

Date de notification des résultats de la vérification.....

Date de notification de la position définitive de l'administration.....

Chef de brigade

Nom / Prénom et Grade des vérificateurs